

مِنْ حَوْلِ الْوَقَائِعِ الْمُصْرِيِّ

للعدد ١٥٥ - الصادر في يوم ١٥ لاشين ١٣٦٧ هـ (١٨١٩٤٨) كتوبر سنة ١٩٤٨

لوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ مادتين من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ بتحديد المساحة التي تزرع قطنًا في سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الزراعية.

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجليلة

وزير الداخلية	أنيس مجلس الوزراء
شحود فهمي النقراشي	شحود فهمي النقراشي
وزير العدل	وزير الزراعة
محمد فرسى شلبي	أحمد عبد الغفار

ملحق

بيان المطاعة الشالية من الوجه البحري المنصوص عليها في المادة الثانية من المرسوم بقانون الخاص بتحديد المساحة التي تزرع قطنًا في سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ الزراعية

١ - مديرية البحيرة :

مراكز أبو عصع ودمياط ورشيد وشبراخيت وكفر الدوار وال محمودية والدلتاجات وأبو المطامير .

٢ - مديرية الغربية :

(١) مركز بلقاس وبلا ودسوق وشربين وطلخا وفوه وكفرالشيخ.

(ب) الجزء البحري من مركز الحلة الكبرى وسمنود الواقع شمال سكة حديد الدلتا الموصى من قعاور إلى الحلة الكبرى ثم شمال سكة حديد الحكومة من الحلة الكبرى إلى سمنود .

(ج) بلاد مركز قلين التي كانت تابعة لمركزى كفر الشيخ ودسوق .

٣ - مديرية الدقهلية :

(١) مركز دكنس وفارسكور والمنزلة والمنصورة .

(ب) الجزء البحري لمراكز السنبلة وبن الواقع شمال خط سكة حديد الحكومة ما بين الزفازيق والمنصورة .

٤ - مديرية الشرقية :

مركز كفر صقر .

مرسوم بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٨

بتحديد المساحة التي تزرع قطنًا في سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الزراعية

فن حسن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

لجعل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ بتحديد المساحة التي تزرع قطنًا في سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الزراعية المعديل بالقوانين رقم ٨٩ و ٩٠ لسنة ١٩٤٥ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٦ و ١٤٦ لسنة ١٩٤٧ مع

إبقاء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

لسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يستمر العمل في سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الزراعية بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ بتحديد المساحة التي تزرع قطنًا المعديل بالقوانين رقم ٨٩ و ٩٠ لسنة ١٩٤٥ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٦ و ١٤٦ لسنة ١٩٤٧ مع مراعاة الأحكام الآتية :

مادة ٢ - تعدل المادة الأولى من القانون سالف الذكر عمل الوجه الآتى :

”مادة ١ - لا يجوز لأى شخص أن يزرع من القطن في سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الزراعية ما تزيد مساحته على :

(١) ٣٠٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في المنطقة الشالية من الوجه البحري المبينة في الملحق المرافق لهذا القانون .

(ب) ٢٥٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في باقى الجهات الملكية فيما عدا الجهات الآتية فتنبع زراعة القطن فيها .

(١) أراضي الهاض التي ليس لها مورد للرى الصيني .

(٢) أراضي الهاض المتفقى بالرى من الترع الصيفية الخصصة لزراعة الحبوب .

(٣) أراضي مديرية أسوان ” .

مادة ٣ - ينطبق بال بالنسبة إلى سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ الزراعية حكم المادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١

مادة ٤ - تظل وزراء الزراعة والداخلية والمالية والعدل تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .